السيطرة الإسرائيلية على الضفة الغربية
من إدارة الصراع إلى الضم الفعلي وإعادة إنتاج الجغرافيا

أ.د. محمد احمد صالح
رئيس وحدة الدراسات الإسرائيلية

لم تعد التحولات التي تشهدها الضفة الغربية قابلة للفهم باعتبارها مجرد امتداد تقليدي لسياسات الاستيطان التي بدأت بعد عام ١٩٦٧م، أو بوصفها مجموعة من الإجراءات الأمنية والإدارية المنفصلة التي تتغير وفقًا للظروف الميدانية. فالمسار الذي أخذ يتبلور بصورة أكثر وضوحًا خلال السنوات الأخيرة، وتعزز بعد السابع من أكتوبر ٢٠٢٣م، يشير إلى تحول أعمق في طبيعة السيطرة الإسرائيلية على الضفة الغربية؛ إذ تتجه هذه السيطرة تدريجيًا من نموذج يقوم أساسًا على الإدارة العسكرية والاحتواء الأمني إلى نموذج أكثر رسوخًا يقوم على توسيع الحضور المدني والمؤسسي الإسرائيلي، وإعادة تنظيم الأرض والملكية والتخطيط والبنية التحتية وإنفاذ القانون، بما يخلق واقعًا يمكن وصفه بالضم الفعلي حتى في غياب قرار قانوني معلن بضم الضفة.

تكمن أهمية هذا التحول في أنه لا يعتمد على خطوة واحدة حاسمة، وإنما على تراكم إجراءات صغيرة ومتوسطة تتفاعل فيما بينها. فإعادة تعريف ملكية الأرض، وتوسيع المستوطنات، وربطها بشبكات الطرق والمياه والكهرباء والاتصالات، وتوسيع صلاحيات المؤسسات المدنية الإسرائيلية، ونقل بعض الاختصاصات من البنية العسكرية إلى أجهزة مدنية وشرطية، وتضييق المجال المتاح للمؤسسات الفلسطينية، كلها إجراءات قد تبدو منفصلة عند النظر إليها كل واحدة على حدة، لكنها تكتسب معنى مختلفًا عندما توضع في إطار واحد. وفي هذا الإطار يصبح السؤال المركزي ليس فقط: كم مساحة الأرض التي تسيطر عليها إسرائيل؟ وإنما: من يملك القدرة الفعلية على اتخاذ القرار بشأن الأرض والسكان والحركة والتخطيط والإنفاذ؟

ومن هنا، فإن التحول الأساسي في الضفة الغربية يمكن فهمه باعتباره إعادة هندسة لمنظومة السيطرة عبر أربعة مسارات مترابطة: الأرض، والإدارة، وإنفاذ القانون، وإضعاف السلطة الفلسطينية. ويعمل الخطاب الأمني، ولا سيما بعد السابع من أكتوبر، بوصفه الإطار الذي يمنح هذه العملية مبرراتها الداخلية، بينما تقوم الإجراءات المدنية والمؤسسية بتثبيت نتائجها على المدى الطويل. ولذلك قد تصبح مسألة إعلان الضم القانوني أقل أهمية كلما ترسخت البنية المادية والمؤسسية للضم على الأرض.

من إدارة الصراع إلى محاولة حسمه

اعتمدت السياسة الإسرائيلية تجاه الضفة الغربية على مدى عقود على مزيج من السيطرة الأمنية والاستيطان وإدارة الصراع، مع الإبقاء على هامش سياسي يسمح نظريًا بإمكان التوصل إلى تسوية في المستقبل. لم تكن هذه السياسة تعني قبول قيام دولة فلسطينية، لكنها أبقت على مساحة من الغموض تتيح للحكومات الإسرائيلية إدارة التناقض بين استمرار السيطرة على الأرض وبين عدم إغلاق الباب بصورة نهائية أمام تسوية سياسية.

أما الاتجاه الذي أخذ يتعزز داخل اليمين الإسرائيلي فيقوم على تقليص هذه المساحة تدريجيًا. فالضفة لم تعد تُعامل فقط باعتبارها ملفًا يمكن إبقاؤه مفتوحًا إلى أجل غير محدد، وإنما باعتبارها جزءًا من المجال الذي ينبغي حسم مستقبله. ووفق هذا المنظور، لا تصبح الدولة الفلسطينية نتيجة محتملة لتفاوض متكافئ، وإنما نتيجة ينبغي منع الظروف التي تسمح بتحققها. ومن ثم يتحول الاستيطان من مجرد أداة أيديولوجية أو ديموجرافية إلى وسيلة لإعادة تشكيل الجغرافيا بحيث ترتفع تكلفة أي انفصال سياسي مستقبلي.

فالطرق والمستوطنات والبنية التحتية وشبكات الخدمات لا تغير فقط حجم الوجود الإسرائيلي، وإنما تغير أيضًا نمط الحركة الفلسطينية وتوزيع السكان والقدرة على الوصول إلى الأراضي والموارد. وبمرور الزمن، تصبح الوقائع الجديدة أكثر رسوخًا، ويصبح التراجع عنها أكثر تعقيدًا سياسيًا وأمنيًا واجتماعيًا.

الأمن إطار لإعادة صياغة السياسة

أعاد السابع من أكتوبر تعريف البيئة الأمنية الإسرائيلية، وعزز داخل إسرائيل الاعتقاد بأن أي فراغ أمني في المناطق الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية يمكن أن يتحول إلى تهديد مباشر. وفي هذا السياق اكتسب مفهوم الأمن أهمية تتجاوز المجال العسكري؛ إذ أصبح من الممكن تقديم إجراءات ذات آثار سياسية وجغرافية طويلة المدى باعتبارها استجابات ضرورية للمخاطر الأمنية.

غير أن هذا المنطق يحمل تناقضًا داخليًا. فإذا كان الهدف من توسيع السيطرة هو تعزيز الأمن، فإن توسيع المجال الاستيطاني يؤدي في الوقت نفسه إلى زيادة المساحة التي يتعين على الجيش تأمينها، وإطالة طرق الحركة، وزيادة عدد المواقع والمستوطنات والمنشآت التي تحتاج إلى حماية مستمرة. وبالتالي فإن كل توسع جغرافي يمكن أن ينتج احتياجات أمنية جديدة، بما يحول السيطرة نفسها إلى مصدر لزيادة العبء الأمني.

وهنا يظهر أحد أهم الاختلافات داخل إسرائيل بشأن الضفة الغربية: هل يمثل توسيع السيطرة والاستيطان الطريق إلى أمن أكثر استدامة، أم أنه يزيد الاحتكاك ويولد مقاومة ويستنزف الموارد العسكرية؟ هذه المسألة لا تمثل خلافًا بين إسرائيل والفلسطينيين فقط، بل أصبحت أيضًا جزءًا من نقاش إسرائيلي داخلي حول تعريف الأمن القومي ومصالح الدولة على المدى الطويل.

الأرض والملكية بوصفهما أساسًا للسيادة

إذا كان التحول السياسي يمثل المستوى النظري للمشروع، فإن الأرض تمثل مستواه المادي. فالسيطرة لا تتحدد بمساحة الأرض التي تقع تحت السيطرة الإسرائيلية فقط، وإنما بكيفية تنظيمها وتوزيعها وربطها بالسكان والبنية التحتية والطرق ومصادر المياه والطاقة.

ولهذا تكتسب إجراءات تسوية الأراضي وتسجيل الملكية أهمية تتجاوز طابعها الفني. فالسيطرة الأمنية يمكن أن تكون قابلة للتغيير، لكن تسجيل الملكية وإنشاء نظام عقاري مستقر يخلقان واقعًا مؤسسيًا أكثر صعوبة في التراجع. وكلما توسعت عمليات التسجيل ونقل الملكية وتحديد مناطق التطوير، أصبح النظام العقاري نفسه أداة لإعادة توزيع القدرة على استخدام الأرض.

وتتصل هذه العملية بالاستيطان اتصالًا وثيقًا. فالمستوطنة لا تعمل باعتبارها تجمعًا سكانيًا منفصلًا، وإنما تصبح جزءًا من منظومة متكاملة عندما ترتبط بالطرق وشبكات المياه والكهرباء والخدمات والمؤسسات الإدارية. عند هذه النقطة يتحول الاستيطان من وجود عمراني إلى بنية جغرافية واقتصادية ومؤسسية تنتج واقعًا جديدًا.

وتزداد أهمية هذه العملية عندما تنتقل السياسة من إقامة بؤر منفردة إلى بناء منظومة متصلة من التجمعات والطرق والمزارع والبنى التحتية. فالمسألة لا تعود متعلقة بعدد المستوطنين فقط، وإنما بمن يحدد قواعد الحركة والتخطيط والاستثمار والتوسع.

من السيطرة العسكرية إلى السيطرة المدنية

من أكثر عناصر التحول أهمية انتقال أجزاء متزايدة من مركز الثقل من المؤسسة العسكرية إلى المؤسسات المدنية الإسرائيلية. ولا يعني ذلك انتهاء الدور الأمني للجيش، وإنما يعني أن الجيش لم يعد المؤسسة الوحيدة التي تحدد شكل السيطرة. فكلما أصبحت قضايا التخطيط والبناء والعقارات والبنية التحتية وإنفاذ القانون جزءًا من عمل مؤسسات مدنية، أصبحت السيطرة أكثر مؤسسية وأقل ارتباطًا بحالة الطوارئ.

وتكمن أهمية هذا التحول في أن الإدارة العسكرية يمكن، من الناحية النظرية، أن تتغير إذا تغيرت الظروف التي بررتها، بينما تخلق الإدارة المدنية مصالح بيروقراطية واقتصادية ومؤسساتية قادرة على الاستمرار. ومن ثم فإن نقل الصلاحيات لا يمثل مجرد تعديل إداري، بل قد يؤدي تدريجيًا إلى تآكل الحدود بين الإدارة المؤقتة والسيادة الدائمة.

وفي هذا السياق، يمكن فهم بعض التطورات المؤسسية الأخيرة باعتبارها حلقات في مسار أطول ينتقل من الإدارة العسكرية إلى الإدارة المدنية، ثم إلى الدمج المؤسسي، وصولًا إلى السيطرة الدائمة بحكم الأمر الواقع. هذا المسار لا ينبغي تضخيمه باعتباره انتقالًا كاملًا وفوريًا للسيطرة من الجيش إلى المؤسسات المدنية، وإنما ينبغي النظر إليه بوصفه عملية تراكمية تعيد توزيع الاختصاصات ومراكز القرار داخل الدولة الإسرائيلية نفسها.

تآكل الحدود التي أرساها نموذج أوسلو

يقوم الإطار الذي نشأ عن اتفاق أوسلو على توزيع وظيفي للصلاحيات بين مناطق الضفة الغربية. لكن هذا التقسيم يصبح أقل وضوحًا عندما تتوسع الصلاحيات الإسرائيلية في مجالات تتجاوز الحدود التي كان يفترض أن تحكمها ترتيبات أوسلو.

وتبدو أهمية هذا التحول في أن السيطرة لا تحتاج إلى إلغاء اتفاق أوسلو بصورة معلنة حتى تضعف بنيته. يكفي أن تتوسع المؤسسات الإسرائيلية في مجالات التخطيط والمياه والبيئة والآثار وإنفاذ القانون بحيث تصبح الحدود النظرية للاختصاص أقل أهمية من شبكة الصلاحيات الفعلية التي تمارس على الأرض.

وبذلك ينتقل الصراع تدريجيًا من سؤال: "من يملك المنطقة؟" إلى سؤال أكثر عمقًا: "من يملك القرار؟". فإذا أصبحت مؤسسات إسرائيلية قادرة بصورة متزايدة على تحديد ما يمكن بناؤه، وكيف تُستخدم الأرض، ومن يستطيع الوصول إليها، وكيف تُفرض القواعد، فإن الفاصل بين المناطق المختلفة يصبح أضعف حتى لو ظل قائمًا من الناحية الشكلية.

السلطة الفلسطينية بين الضرورة الأمنية والإضعاف السياسي

تمثل السلطة الفلسطينية عنصرًا محوريًا في معادلة السيطرة على الضفة. فهي تؤدي وظائف إدارية وأمنية وخدمية، كما تشكل قناة التعامل الرسمية في مجالات متعددة. إلا أن السياسة الإسرائيلية تجاهها تقوم على تناقض واضح: الحاجة إلى سلطة قادرة على حفظ النظام، مقابل الرغبة لدى قطاعات من اليمين الإسرائيلي في منع تحولها إلى كيان سياسي قوي يستطيع الدفع نحو إقامة دولة فلسطينية.

وتتجسد هذه المفارقة في الضغط الاقتصادي والميداني على السلطة، وفي الوقت نفسه استمرار الحاجة إلى أجهزتها الأمنية. فإضعاف السلطة قد يخدم هدفًا سياسيًا قصير الأجل، لكنه قد يؤدي أمنيًا إلى زيادة الحاجة إلى انتشار الجيش الإسرائيلي داخل المدن والقرى الفلسطينية.

ويصبح التنسيق الأمني في هذه الحالة أحد أهم مؤشرات مستقبل الضفة. فاستمراره يعني بقاء قناة للتنسيق والاحتواء، بينما تراجعه بصورة كبيرة قد يؤدي إلى انتقال العلاقة من نموذج التعاون الأمني غير المباشر إلى نموذج المواجهة المباشرة. ولذلك فإن انهيار السلطة أو تآكل قدرتها على الحكم لا يمثل فقط أزمة فلسطينية، بل يمكن أن يتحول إلى أزمة أمنية إسرائيلية أيضًا. تمثل قدرة السلطة الفعلية على الحكم وحفظ النظام وتقديم الخدمات، وليس فقط حجم الموارد المالية التي تحصل عليها، مؤشرًا حاسمًا على اتجاه الوضع.

المستوطنون والعنف وإعادة إنتاج الواقع

لا يمكن تفسير التحول في الضفة من خلال القرارات الحكومية الرسمية وحدها. فالعنف الذي يمارسه بعض المستوطنين يمكن أن يؤدي، في بعض الحالات، إلى تغيير الاستخدام الفعلي للأرض. فعندما يتعرض السكان الفلسطينيون لضغوط تمنعهم من الوصول إلى أراضيهم أو مصادر المياه أو مناطق الرعي، يمكن أن تتغير السيطرة الفعلية حتى من دون صدور قرار رسمي بنقل السكان.

وهنا يتداخل الفعل الرسمي مع الفعل غير الرسمي: الدولة تستطيع تغيير التخطيط وتخصيص الأرض وبناء الطرق وإقامة البنية التحتية، بينما يمكن للعنف والضغط الميداني أن يغيرا أنماط الاستخدام والبقاء. وإذا تكرر ذلك بصورة مستمرة، فإن النتيجة قد تكون إعادة توزيع السكان والمساحات تدريجيًا.

ويكتسب هذا البعد أهمية خاصة لأنه ينقل النقاش من سؤال الاستيطان بوصفه بناءً عمرانيًا إلى سؤال أوسع يتعلق بمن يستطيع البقاء في المكان ومن يستطيع استخدامه.

الخليل باعتبارها نموذجًا مصغرًا

تمثل الخليل حالة شديدة الدلالة على هذا المسار؛ بسبب تركيبتها السكانية والجغرافية والدينية، وبسبب التداخل بين السكان الفلسطينيين والمستوطنين. وقد أُنشئ بموجب اتفاق الخليل لعام ١٩٩٧م تقسيم إداري وأمني بين منطقتي H1 وH2، مع بقاء H1 تحت الإدارة الفلسطينية وH2 تحت السيطرة الأمنية الإسرائيلية، وهو ترتيب كان هدفه تقليل الاحتكاك لكنه أنتج واقعًا معقدًا استمر لعقود.

وتكتسب التطورات المرتبطة بالتخطيط والبناء ونقل الصلاحيات أهمية خاصة لأنها يمكن أن تعيد تعريف طبيعة السيطرة داخل المدينة. فكلما انتقلت صلاحيات مدنية من البنية المرتبطة بالإدارة العسكرية إلى مؤسسات إسرائيلية مدنية، أصبح من الممكن النظر إلى ذلك باعتباره جزءًا من انتقال أوسع نحو تثبيت السيطرة المدنية.

كما أن الخليل تحمل بعدًا ديموجرافيًا ورمزيًا واضحًا، إذ ترتبط السيطرة على العقارات والمنازل والتوسع العمراني الفلسطيني وانتقال المستوطنين بمحاولة خلق وقائع جديدة على الأرض. مثل هذه التطورات قد تكون لها آثار تتجاوز المدينة نفسها إذا تحولت إلى نموذج يمكن تكراره في مناطق أخرى من الضفة.

"الخط الأصفر" وإعادة إنتاج الجغرافيا

يمثل مفهوم "الخط الأصفر" إطارًا تحليليًا مهمًا لفهم أحد أعمق أبعاد التحول الجاري. المشروع الإسرائيلي لم يعد يقتصر على إدارة الأرض القائمة، وإنما يتجه إلى إعادة تشكيل المجال الجغرافي نفسه من خلال مناطق عازلة، وممرات أمنية، ومناطق نفوذ، وأوامر عسكرية، وتغييرات في البنية المكانية.

وفي هذا المنظور، تنتقل الجغرافيا من كونها نتيجة للصراع إلى كونها أداة لإنتاج نتائجه. فالطريق الجديد، والمنطقة الأمنية، والمستوطنة، وممر الحركة، ومنطقة العزل، كلها يمكن أن تؤثر في شكل السكان وفي قدرة الفلسطينيين على الحركة وفي إمكان قيام إقليم فلسطيني متصل.

هذا التحول يمثل انتقالًا من "الزمن الأصفر" إلى "الخط الأصفر": أي من الاعتياد على الاحتلال واستمراره بوصفه حالة زمنية إلى إنتاج خطوط وحدود جديدة على الأرض بوصفها واقعًا مكانيًا. وتظهر هنا أدوات متعددة: عسكرية وقانونية وتخطيطية وديموجرافية واقتصادية، تتكامل في إعادة إنتاج الجغرافيا.

ومن ثم يصبح الصراع على الضفة صراعًا على المستقبل أكثر منه صراعًا على الحاضر؛ لأن كل تغيير في الأرض أو البنية التحتية أو الملكية يرفع تكلفة الخيارات السياسية المستقبلية.

نتنياهو وسموتريتش بين البقاء السياسي والمشروع الأيديولوجي

تتداخل السياسة الداخلية الإسرائيلية مع مسار الضفة الغربية بصورة واضحة. فاستمرار الائتلاف الحاكم يرتبط بدعم أحزاب قومية ودينية تمتلك أجندات واضحة بشأن الاستيطان والسيادة. ومن ثم يمكن أن تؤثر اعتبارات بقاء الحكومة، وتجنب الانتخابات المبكرة، والحفاظ على دعم اليمين، في عملية صنع القرار، من دون أن يعني ذلك اختزال كل السياسة الإسرائيلية في اعتبارات البقاء السياسي.

ويبرز بتسلئيل سموتريتش باعتباره أحد أبرز الداعمين لتوسيع المشروع الاستيطاني وتعزيز السيطرة المدنية الإسرائيلية في المنطقة "ج". ويقوم هذا الاتجاه على توسيع المستوطنات، ودعم البؤر والمزارع الاستيطانية، وزيادة الحضور المؤسسي الإسرائيلي. ويرى مؤيدو هذا المشروع أنه تعزيز للوجود والأمن الإسرائيليين، بينما يرى منتقدوه أنه يضعف فرص التسوية ويزيد الاحتكاك.

ومن الناحية الاستراتيجية، تزداد أهمية هذا المسار عندما تتكامل السلطة السياسية مع أدوات التخطيط والأرض والإدارة المدنية؛ لأن المشروع عندئذ لا يعود مجرد مجموعة من القرارات السياسية، وإنما يتحول إلى بنية مؤسسية قادرة على الاستمرار.

الضم الفعلي ومشكلة حل الدولتين

يظل مفهوم "الضم الفعلي" هو المفتاح لفهم الاتجاه العام. فالضم القانوني يعني اتخاذ قرار صريح بفرض القانون والسيادة الإسرائيليين على الأرض، أما الضم الفعلي فينشأ تدريجيًا من خلال تغيير الملكية والتخطيط، وتوسيع المستوطنات، وربطها بالبنية التحتية الإسرائيلية، ونقل الصلاحيات المدنية، وتوسيع الإنفاذ

الإسرائيلي، وإضعاف المؤسسات الفلسطينية، وإدخال أجزاء متزايدة من الضفة في شبكات اقتصادية ومؤسسية إسرائيلية.

وتكمن خطورة هذا المسار بالنسبة إلى حل الدولتين في أنه لا يحتاج إلى قرار رسمي بإلغاء هذا الحل؛ إذ يمكن أن يؤدي تغيير الشروط المادية اللازمة لقيام الدولة الفلسطينية إلى إضعاف إمكانها العملي. فالدولة تحتاج إلى إقليم متصل، وقدرة على الحركة، وموارد، ومؤسسات قادرة على الحكم، واقتصاد قابل للحياة. وكلما ازداد تفكك المجال الجغرافي وتعقدت شبكة المستوطنات والطرق والمناطق العازلة، أصبح بناء كيان فلسطيني قابل للحياة أكثر صعوبة.

وهنا يجب التمييز بين بقاء حل الدولتين كفكرة في الخطاب السياسي الدولي وبين بقاء الشروط الجغرافية والسياسية التي تجعل تحقيقه ممكنًا.

المعضلة الإسرائيلية الكبرى.. الأرض والسكان والحقوق

حتى إذا نجحت إسرائيل في تثبيت سيطرة واسعة على الأرض، فإن ذلك لا يحل المشكلة المتعلقة بالسكان الفلسطينيين. ففرض سيادة دائمة على الأرض يضع إسرائيل أمام معادلة صعبة بين الأرض والسكان والحقوق.

منح الفلسطينيين حقوقًا سياسية كاملة في ظل سيادة إسرائيلية شاملة يمكن أن يغير طبيعة النظام السياسي الإسرائيلي، بينما السيطرة على الأرض من دون منح حقوق سياسية متساوية تفتح الباب أمام ضغوط وانتقادات قانونية وسياسية ودولية متزايدة. أما الإبقاء على سلطة فلسطينية محدودة، فيتطلب الحفاظ على شريك قادر على إدارة السكان من دون أن يصبح قويًا سياسيًا إلى الحد الذي يتعارض مع أهداف اليمين الإسرائيلي.

وبذلك لا يكفي نجاح إسرائيل في السيطرة على الأرض للحكم على نجاح المشروع استراتيجيًا. فالمشكلة الحقيقية هي القدرة على إدارة العلاقة بين الأرض والسكان والأمن والحقوق على مدى طويل.

التداعيات الإقليمية

لا تبقى تداعيات الضفة محصورة في الصراع الإسرائيلي الفلسطيني. ويأتي الأردن في مقدمة الدول التي يمكن أن تتأثر مباشرة بهذا المسار، نظرًا للارتباط الجغرافي والسياسي والأمني بالقضية الفلسطينية والضفة الغربية. وقد يؤدي تصاعد العنف أو تدهور السلطة أو زيادة الضغوط باتجاه النزوح أو توسيع الاستيطان إلى رفع مستوى القلق الأردني والتأثير في طبيعة العلاقة الأردنية الإسرائيلية.

أما مصر، فعلى الرغم من أن تأثيرها في الضفة أقل مباشرة، فإن أي تدهور في وضع السلطة الفلسطينية أو العلاقة بين الضفة وغزة أو فرص حل الدولتين يمكن أن ينعكس على البيئة الإقليمية الأوسع، وعلى ترتيبات غزة والأمن والاستقرار الإقليمي.

كما أن مستقبل التطبيع العربي الإسرائيلي يرتبط بصورة متزايدة بمستقبل الضفة. فكلما اتجهت إسرائيل نحو تعميق السيطرة والاستيطان، ارتفعت الكلفة السياسية على الدول العربية التي تسعى إلى بناء علاقات إقليمية مع إسرائيل. ومن ثم قد تصبح الضفة أحد المحددات التي تؤثر في مستقبل التطبيع، وليس مجرد ملف منفصل عنه.

الضفة جبهة محتملة للتصعيد

تختلف الضفة الغربية عن غزة في موقعها الجغرافي وتركيبتها السكانية وتشابكها مع المراكز الإسرائيلية والقدس والاقتصاد الإسرائيلي والأردن. ولهذا فإن تحولها إلى جبهة مواجهة واسعة يمكن أن تكون له تداعيات مختلفة عن الحرب في غزة.

وقد يتشكل هذا السيناريو إذا اجتمعت عدة عوامل: ضعف السلطة الفلسطينية، وتراجع التنسيق الأمني، وتوسع النشاط المسلح، وتصاعد عنف المستوطنين، واستمرار العمليات العسكرية، وتفاقم الضغوط الاقتصادية، وغياب الأفق السياسي. وفي هذه الحالة يمكن أن تنتقل الضفة من نموذج الاحتواء والسيطرة إلى نموذج المواجهة المفتوحة.

وهنا تظهر مفارقة إضافية: السياسة التي تستهدف إضعاف السلطة وتقليل الاعتماد عليها قد تؤدي، إذا وصلت إلى حد الانهيار، إلى النتيجة المعاكسة، أي زيادة الاعتماد الإسرائيلي المباشر على الجيش لإدارة المجال الفلسطيني.

السيناريوهات المستقبلية

يمكن اختزال الاتجاهات المحتملة في خمسة سيناريوهات مترابطة:

السيناريو الأول.. تثبيت الضم الفعلي: يستمر توسيع المستوطنات، وتسوية الأراضي، وتطوير البنية التحتية، ونقل الصلاحيات المدنية، وتوسيع الإنفاذ الإسرائيلي، مع غياب الحاجة إلى إعلان رسمي للضم. وفي هذه الحالة تصبح أجزاء متزايدة من الضفة مرتبطة بالمؤسسات الإسرائيلية بصورة تجعل التراجع أكثر صعوبة.

السيناريو الثاني.. الانفجار الأمني: يتراجع التنسيق الأمني وتتآكل قدرة السلطة، بالتزامن مع تصاعد العنف الفلسطيني وعنف المستوطنين، فتضطر إسرائيل إلى إعادة نشر قوات كبيرة وإدارة أجزاء أوسع من الضفة بصورة مباشرة. ويؤدي ذلك إلى ارتفاع الكلفة الأمنية والاقتصادية والسياسية.

السيناريو الثالث.. الاحتواء الهش: تبقى السلطة قائمة ولكن ضعيفة، وتستمر إسرائيل في السيطرة الأمنية والتوسع الاستيطاني من دون انهيار شامل أو تسوية سياسية. وقد يكون هذا السيناريو الأكثر قدرة على الاستمرار قصيرًا، لأنه يؤجل لحظة الحسم، لكنه لا يعالج التناقضات الأساسية.

السيناريو الرابع.. الانعطاف السياسي الإسرائيلي: قد تؤدي زيادة الكلفة الأمنية والدولية، أو أزمة مع الأردن، أو تراجع العلاقات مع الولايات المتحدة، أو تعطل مسار التطبيع، أو أزمة داخلية إسرائيلية، إلى إعادة تقييم المسار. لكن احتمال هذا السيناريو يرتبط بقدرة القوى السياسية الإسرائيلية على مواجهة المصالح التي تكون قد ترسخت نتيجة التوسع المؤسسي والاستيطاني.

السيناريو الخامس: إعادة تشكيل السلطة الفلسطينية .يمكن أن تسعى إسرائيل، بدعم أمريكي وعربي، إلى إعادة بناء السلطة بدل انهيارها، مع منحها وظائف أمنية وإدارية أوضح وربطها بترتيبات إقليمية أوسع. وقد يوفر ذلك لإسرائيل طرفًا فلسطينيًا يدير السكان ويخفف العبء الأمني، مع احتفاظها بدرجة مرتفعة من السيطرة الأمنية. إلا أن هذا السيناريو يتطلب توافقات فلسطينية وعربية وأمريكية معقدة.

مؤشرات الاتجاه الاستراتيجي

يمكن متابعة مسار الضفة خلال السنوات المقبلة من خلال مجموعة من المؤشرات التي تكشف ما إذا كان الوضع يتجه نحو تثبيت الضم الفعلي أم نحو الاحتواء أو الانفجار أو الانعطاف السياسي. ومن أهم هذه المؤشرات سرعة توسع المستوطنات ومواقعها وعلاقتها بالممرات الفلسطينية، وتطور نظام تسجيل الأراضي ونقل الملكية، وتوسع صلاحيات المؤسسات المدنية الإسرائيلية، وقدرة السلطة الفلسطينية على الحكم وتقديم الخدمات، واستمرار التنسيق الأمني أو تراجعه، ومستوى عنف المستوطنين، والعلاقة مع الأردن، ومسار التطبيع مع السعودية، والموقف الأمريكي، وأي انتقال من الإجراءات الإدارية المتدرجة إلى تشريعات رسمية تتعلق بالضم.

ولا ينبغي التعامل مع هذه المؤشرات بصورة منفردة؛ فدلالتها الاستراتيجية تظهر عندما تتحرك في الاتجاه نفسه. فإذا تزامن توسع المستوطنات مع تسوية الأراضي ونقل الصلاحيات المدنية وإضعاف السلطة، فإن ذلك يكون أكثر دلالة من ارتفاع أي مؤشر واحد. وبالمثل، فإن تراجع التنسيق الأمني مع ارتفاع العنف وتدهور الوضع الاقتصادي قد يشير إلى انتقال الضفة من الاحتواء الهش إلى التصعيد.

التقدير الاستراتيجي

تكشف قراءة مجمل التحولات أن القضية المركزية في الضفة الغربية لم تعد مقدار التوسع الاستيطاني فقط، وإنما طبيعة النظام الذي يتشكل فوق الأرض. فالمسار الحالي يجمع بين إعادة تنظيم الملكية، وإعادة هندسة الجغرافيا، وتوسيع المستوطنات، ونقل الصلاحيات المدنية، وتوسيع إنفاذ القانون، وتقليص قدرة

المؤسسات الفلسطينية. وعندما تتكامل هذه العناصر، يصبح الضم الفعلي عملية مؤسسية وجغرافية وليست مجرد قرار سياسي.

ويظهر في الوقت نفسه أن الأمن الإسرائيلي يؤدي وظيفة مزدوجة: فهو من جهة مبرر أساسي للسيطرة والتوسع، ومن جهة أخرى قد يصبح نتيجة لهذه السياسة في صورة عبء أمني متزايد. فكلما اتسعت مساحة السيطرة، ازدادت الحاجة إلى القوات والبنية الأمنية؛ وكلما تراجع دور السلطة الفلسطينية، زادت احتمالات اعتماد إسرائيل على الانتشار المباشر؛ وكلما اتسعت المستوطنات، ارتفعت تكلفة حمايتها.

أما بالنسبة إلى الفلسطينيين، فإن الخطر لا يتمثل فقط في فقدان مساحات من الأرض، بل في تآكل تدريجي للقدرة على إنتاج مجال سياسي وجغرافي قابل للحياة. ويأتي ذلك من خلال تفاعل فقدان الأرض، وصعوبة التخطيط، والقيود على الحركة، والتوسع الاستيطاني، والضغط الاقتصادي، وعنف المستوطنين، وتراجع قدرة السلطة، وغياب الأفق السياسي.

وعلى المستوى الإقليمي، تتحول الضفة تدريجيًا من ملف فلسطيني إسرائيلي إلى متغير يؤثر في العلاقة الإسرائيلية الأردنية، وفي مستقبل التطبيع العربي، وفي الحسابات الأمريكية، وفي إمكان بناء ترتيبات إقليمية مستقرة. ولذلك فإن أي محاولة لفهم مستقبل المنطقة لا يمكن أن تتعامل مع الضفة باعتبارها ساحة ثانوية مقارنة بغزة.

وتكمن المفارقة الكبرى في أن نجاح مشروع السيطرة قد لا يعني بالضرورة نجاحًا استراتيجيًا لإسرائيل. فقد يستطيع اليمين الإسرائيلي تحقيق مكاسب قصيرة الأجل تتمثل في توسيع السيطرة وترسيخ الاستيطان وتقليص فرص قيام دولة فلسطينية، لكن هذه المكاسب نفسها يمكن أن تنتج تكاليف طويلة الأجل تتعلق بالأمن والديموجرافيا والعلاقات الدولية والعلاقات العربية والانقسام الداخلي الإسرائيلي حول تعريف المصلحة الوطنية. نجاح المشروع من منظور اليمين لا يعني بالضرورة نجاحه من منظور الدولة الإسرائيلية ككل.

خاتمة

تدخل الضفة الغربية مرحلة تتجاوز في دلالتها حدود التوسع الاستيطاني التقليدي. فالتحول الجاري يتمثل في إعادة بناء منظومة السيطرة نفسها: من السيطرة العسكرية إلى الحضور المدني، ومن إدارة الأرض إلى إعادة هندسة الجغرافيا، ومن الاستيطان بوصفه تجمعات منفصلة إلى الاستيطان بوصفه شبكة من الطرق والبنى التحتية والمؤسسات، ومن الاعتماد على السلطة الفلسطينية بوصفها شريكًا إداريًا وأمنيًا إلى محاولة تقليص وزنها السياسي مع الإبقاء على وظائفها الأمنية.

ومن هذه الزاوية، فإن مفهوم "الضم الفعلي" يقدم إطارًا أكثر قدرة على تفسير التطورات من انتظار إعلان قانوني شامل. فكل تغيير في الملكية والتخطيط والبنية التحتية وإنفاذ القانون يعيد صياغة شروط المستقبل. وكلما تراكمت هذه التغييرات، أصبحت العودة إلى نموذج سابق أكثر صعوبة، ليس فقط بسبب الوقائع المادية، وإنما بسبب المصالح المؤسسية والسياسية التي تنشأ حولها.

لكن المسار لا يخلو من تناقضات عميقة. فالسيطرة التي يفترض أن تنتج الأمن قد تنتج عبئًا أمنيًا أكبر، وإضعاف السلطة الذي يخدم هدفًا سياسيًا قد يزيد الحاجة إلى الجيش، وتوسيع الاستيطان الذي يهدف إلى تثبيت السيطرة قد يزيد الاحتكاك والمقاومة، وتحويل السيطرة المؤقتة إلى دائمة لا يحل مشكلة السكان والحقوق، بل يجعلها أكثر إلحاحًا.

ولهذا فإن السؤال الاستراتيجي الحاسم في السنوات المقبلة لن يكون فقط: هل ستعلن إسرائيل ضم الضفة الغربية؟ بل: إلى أي مدى ستنجح في تحويل السيطرة المتزايدة إلى نظام سياسي وأمني قابل للاستمرار؟ فالإعلان القانوني قد يكون في نهاية المطاف أقل أهمية من الواقع الذي يسبقه. وإذا استمر المسار الحالي، فقد تصل إسرائيل إلى وضع تكون فيه قد حققت جزءًا كبيرًا من مضمون الضم من دون أن تعلن عنه رسميًا، لكنها في المقابل قد تجد نفسها أمام معادلة أكثر تعقيدًا تتعلق بالأمن والسكان والحقوق والعلاقات الدولية والإقليمية.

وهنا يصبح عامل الزمن حاسمًا. فكل طريق جديد، وكل مستوطنة، وكل تغيير في الملكية، وكل صلاحية مدنية إسرائيلية جديدة، وكل تراجع في قدرة السلطة الفلسطينية، لا يمثل إجراءً منفصلًا، بل يغير تكلفة الخيارات السياسية المستقبلية. ولذلك فإن الصراع في الضفة الغربية يتحول بصورة متزايدة إلى صراع على شكل المستقبل نفسه.

وإذا استمر هذا المسار، فإن الاحتمال الأكبر ليس بالضرورة انتقالًا مباشرًا من الاحتلال إلى الضم القانوني، وإنما استمرار منطقة رمادية تتداخل فيها السيطرة الأمنية والإدارة المدنية والاستيطان والبنية التحتية والإنفاذ الإسرائيلي مع مؤسسات فلسطينية محدودة الصلاحيات. وقد ينتج عن ذلك نموذج هجين طويل الأمد: لا هو دولة فلسطينية مكتملة، ولا هو ضم قانوني شامل، ولا هو نموذج أوسلو بصيغته السابقة.

أما نقطة التحول الحقيقية فستتحدد بقدرة الأطراف على إدارة التناقضات المتراكمة. فإذا تراجعت قدرة السلطة الفلسطينية، وتصاعد العنف، وتوسعت المستوطنات، وتعمقت الإدارة المدنية الإسرائيلية، فقد تتجه الضفة نحو تثبيت الضم الفعلي أو الانفجار الأمني. وإذا ارتفعت الكلفة الإسرائيلية والدولية والإقليمية بما يكفي، فقد يظهر مجال لانعطاف سياسي أو لإعادة تشكيل السلطة الفلسطينية ضمن ترتيبات جديدة.

وبذلك يمكن اختزال الاتجاه الاستراتيجي في معادلة واحدة: قد تنجح إسرائيل في تغيير الخريطة أسرع مما تستطيع حل المعادلة السياسية والأمنية والديموجرافية التي تنتجها هذه الخريطة. وهذه هي المفارقة الأساسية التي ستحدد مستقبل الضفة الغربية؛ فالمسألة لم تعد فقط من يسيطر على الأرض، وإنما أي نظام سياسي سيحكمها، ومن سيدير سكانها، ومن سيتحمل كلفة أمنها، وكيف ستتفاعل هذه السيطرة مع الأردن والدول العربية والولايات المتحدة، وما إذا كان الواقع الجديد سيقود إلى استقرار طويل الأمد أم إلى أزمة استراتيجية أكثر عمقًا. وفي هذا المعنى، فإن الضفة الغربية ليست مجرد ساحة أخرى في الصراع، بل أصبحت أحد أهم ميادين الصراع على مستقبل النظام الإسرائيلي الفلسطيني والإقليمي كله.